

الشورى يبدأ مناقشة تصور لمرحلة الحوار



الأخ الرئيس عبد ربه منصور ثقة شعبه، وحصل على تفويض شعبي واسع لإدارة المرحلة الانتقالية، باعتباره رمزا للتوافق الوطني، واعتبر ان الفترة الاستثنائية التي يمر بها الوطن تستدعي أكثر ما تستدعي دور حكماة الوطن وخبرتهم ورؤيتهم الثابتة لمجريات الأحداث والتطورات التي أثرت تأثيراً حاداً ولا تزال في حياة الناس ومعيشتهم وخلقت وضعا صعبا على كافة المستويات.

ولفت رئيس مجلس الشورى إلى ما تمثله دورة الانعقاد السنوية الأولى للمجلس، التي قال إنها اكتسبت أهميتها من كونها تأتي إثر الأحداث العاصفة التي شهدتها اليمن، وعاصمته صنعاء على وجه الخصوص، خلال العام المنصرم، حيث كان مقر المجلس، شأن عدد من المقار الرسمية الأخرى، مسرحاً للمواجهات المسلحة، التي ألحقت به أضرارا بالغة، أخرجه عن نطاق الجاهزية، ووجد معها أعضاء المجلس صعوبة، في استئناف عملهم داخل مقر المجلس حتى هذه اللحظة.

هذا وقد استمع أعضاء مجلس الشورى إلى عرض للتصور الذي أعدته لجنة من أعضاء المجلس والذي قرأه أعضاء المجلس: علي عبد الله السلال، علي لطف الثور، سعيد عبد الله يافعي، أحمد محمد الاصبحي، فضل أبو غانم.

ويعينهما على تحقيق المصالح العليا للشعب والوطن. وأوضح أن رؤية أعضاء المجلس لهذا الدور لا تنفصل عن طموحهم الكبير نحو تطوير المؤسسة التشريعية، وتعزيز مبدأ الثنائية البرلمانية، والحرص على اعتبار هذا الاستحقاق أحد الأهداف الأساسية للإصلاحات الدستورية التي سيقف أمامها مؤتمر الحوار الوطني.

ووصف رئيس المجلس اتفاق التسوية السياسية الذي توصل إليه اليمنيون بالإنجاز التاريخي الذي يضاف إلى الإنجازات الاستثنائية العظيمة التي حققها، وفي مقدمتها إعادة تحقيق الوحدة، وتأسيس النظام الديمقراطي التعددي.

وقال "إن اليمنيين يقطفون اليوم ثمار التسوية التاريخية، المعبر عنها بالانتقال السلمي للسلطة، تأسيساً على المبادرة الخليجية، وأليتها التنفيذية، وقرار مجلس الأمن رقم (٢٠١٤) بشأن اليمن، وبدعم مقدر ومشكور من أشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي، والحدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي والخيرين في العالم".

وأضاف "إنه وفي إطار هذه التسوية تم إنجاز الاستحقاق الأبرز للمرحلة الأولى من الفترة الانتقالية، متمثلاً في تنظيم انتخابات رئاسية مبكرة، نال بموجبها مرشح التوافق الوطني

أكد رئيس مجلس الشورى عبد الرحمن محمد علي عثمان أن التوافق الوطني يجب أن يكون العنوان الأبرز للمرحلة الثانية من الفترة الانتقالية التي تنتهي في ٢٠١٤م.. ذلك في الكلمة التي القاها من دورة الانعقاد السنوية الأولى للمجلس للعام الجاري ٢٠١٢، والذي يكرسه لمناقشة تصور بشأن آفاق المرحلة الانتقالية والدور المقترض لمجلس الشورى خلال هذه المرحلة.

ودعا رئيس مجلس الشورى إلى توفير الظروف والإجراءات الضرورية، مقترنة بالإرادة المخلصة والنوايا الصادقة من الجميع، للإبقاء، ولو على الحد الأدنى، من التوافق الوطني، الضامن لعقد وإنجاح مؤتمر الحوار الوطني، الذي سيفضي إلى تصور وطني جامع لطبيعة وشكل النظام السياسي لليمن

عام ٢٠١٤. وقال "إن التصور الذي يناقشه المجلس، قد حاول جاهداً أن يحدد معالم الطريق الذي يتعين أن يسلكه المجلس خلال المرحلة الانتقالية، استناداً إلى صلاحياته الدستورية". مؤكداً عزم المجلس الإسهام في التهيئة لعقد المؤتمر الحوار الوطني، وإثراء مناقشاته وإنضاج مخرجاته، ومساندة رئيس الجمهورية، وحكومة الوفاق الوطني في هذه المرحلة، والإسهام بالبرأي والمشورة فيما يعزز التوجهات السديدة والمخلصة لهما،

الجندي: مواقف «المشترك» تتعارض والمبادئ المتفق عليها في المبادرة وآليتها

جدد الناطق الرسمي للمؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني عبده محمد الجندي التزامه وحرصه رئيس المؤتمر الشعبي الزعيم علي عبدالله صالح على تطبيق المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمعة وكل ما من شأنه تدعيم الوحدة الوطنية.

وقال إن هناك التزامات كانت ومازالت قائمة على الإخوة في اللقاء المشترك تبدأ بحكومة الوفاق الوطني من خلال تشكيل لجنة مبكرة لمحاورة الشباب في الميادين، إلا أن تلك الأحزاب تجاهلت ذلك البند المهم في المبادرة الخليجية لاعتقادها بأنه خطر لا يمكن الاقتراب منه كون الساحات، بنظر المشترك، هي الثورة التي تحقق من خلالها أهدافها.

واستعرض الجندي - في مؤتمر صحفي عقده الأسبوع الماضي بصنعاء - ما تم تنفيذه ومالم يتم من المبادرة الخليجية والآلية التنفيذية المزمعة التي اتفقت عليها جميع الأطراف لإخراج البلد من أزمتها الراهنة.

فيصل الحزمي



مؤكداً وجود وضوح كامل في صياغة تلك البنود المهمة، وقال: إن لها من التبعات والالتزام من الطرفين الموقعين عليها ما يفسر جدية الالتزام بها في الخطوات العملية المطلوبة خلال الفترة الانتقالية بصورة أساسية.. ولفت الناطق الرسمي إلى أن مواقف وتصريحات أحزاب اللقاء المشترك وشركائه تتعارض وتجاخي المبادئ المتفق عليها في المبادرة وآليتها، وكذا تجاهل حكومة الوفاق الوطني ولجنة الشؤون العسكرية لمسئوليتها تجاه إزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً.

وقال: إن الزعيم علي عبدالله صالح قد نفذ كل ما طلب منه في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بداية من تفويض صلاحياته لنائب رئيس الجمهورية، حينها، مروراً بتطبيق هذه الصلاحيات الدستورية في مواعيدها الزمنية سواء في الدعوة للانتخابات الرئاسية في موعدها، أو تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وتشكيل اللجنة العسكرية وتفويضها لهماهما ومنح الثقة من البرلمان للحكومة وإجراء الانتخابات في موعدها، ومصدور قانون الحضانة الذي اعتبر من القوانين ذات السيادة.

وأشار الجندي إلى أن من بين المهام التي جاءت في المبادرة ولم تلتزم أحزاب المشترك وحكومة الوفاق بتنفيذها: عدم تشكيل لجنة تفسير بنود المبادرة الخليجية، وعدم عمل الحكومة على إزالة أسباب التوتر السياسي حيث لا يزال الاعتصام في الساحات..

والخطاب الإعلامي لأحزاب المشترك مازال متشجبا من خلال الهجوم المتواصل على رئيس الجمهورية السابق من قبل قيادات في اللقاء المشترك وممثلي هذه الأحزاب من الشباب في الساحات ومواصلة الإذلاء بتصريحات متعارضة مع ما تم إنجازه وتبني حملة مكروسة لتعميق الأحقاد وإثارة الضغائن.

٤٩١ معتقلاً مديناً، و(١٩٣) معتقلاً من الجنود، و(٢٠٠) شخص محتجزين لدى عصابة أولاً الأحمر.

وأكد القيادي المؤتمري أن البيان الصادر من مجلس الأمن بشأن بلادنا كان إيجابياً ويطالب الجميع بالهدنة وتنفيذ المبادرة الخليجية.

وقال إن البيان طالب الحكومة اليمنية بتشكيل لجنة تحضيرية من أجل الحوار الوطني تضم كافة الأطياف السياسية في البلد.

وأوضح الجندي أن الحملات المخطط لها مسبقاً من قبل اللقاء المشترك لزعزعة الاستقرار وزرع البلبلة داخل المؤسسات الحكومية لم تكن ضمن بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمعة.

مشيداً بالوقت نفسه بالإجراء الذي اتخذته الحكومة والمتعلق بتثبيت عمال النظافة. داعياً كل السياسيين الذين مازالوا يلعبون بأوراق الاعتصامات أن يتقوا الله في هذا الشعب..

وتطرق الجندي إلى تقرير مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في اليمن الذي دان المعارضة ومن انشق عن الجيش اليمني. كما دان التقرير مواصلة جماعات المشترك والإصلاح المسلحة إدخال مجموعة من الأسلحة إلى مناطق الاحتجاج العام مما يشكل تهديداً لحياة المدنيين الذين يعيشون في هذه المناطق.

ويشير التقرير إلى تعرض المدنيين المقيمين في المناطق التي يسيطر عليها المشترك لمضايقات كبيرة والاعتداء من قبل قوات المعارضة المسلحة.

ودان التقرير جماعات المشترك المسلحة باستمرار وجود الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً.

وكذا ما تقوم به تلك الجماعات من اعتقال بشكل غير قانوني للأشخاص المشتبه تعاطفهم مع الحكومة أو الذين ينتمون إلى قوات الأمن.

وأكد التقرير الاممي حدوث وقائع اختطاف واعتقال غير قانوني مصاحب بحالات تعذيب من قبل الفرقة الأولى مدرع بحق

مؤتمر حضرموت يعقد اجتماعاً لمناقشة الأوضاع في المحافظة

> صلاح العجيلي

رأس الاستاذ عوض عبدالله حاتم - رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة حضرموت الساحل - ظهر السبت اجتماعاً تنظيمياً لقيادة فرع المؤتمر بمحافظة وفروع المؤتمر بالدائرتين «١٤٢، ١٤٣» مدينة المكلا والشرح وفوه بحضور الاخ نائب رئيس الفرع ورئيسي الدائرتين ورئيس الهيئة التنفيذية للمؤتمر بمديرية مدينة المكلا، وقطاع المرأة بالدائرتين والمحافظة.



وفي مستهل الاجتماع استعرض الاخ عوض حاتم - رئيس الفرع - آخر المستجدات على الساحة الوطنية وعرج على أهم معطيات المرحلة الماضية المتمثلة في نجاح الانتخابات الرئاسية المبكرة وما تمخض عن تلك النتائج والأدوار الإيجابية لبعض قيادات المؤتمر وكوادره، متوقفاً عند بعض القصور والنواقص.

وشدد على أهمية أن تعقد قيادات الفروع بالمديريات والدوائر اجتماعات منتظمة مع مراكزها للاطلاع على مستجدات الأوضاع الراهنة ورفع التقارير بانتظام الى قيادة الفرع. وبعد النقاش المستفيض خرج الاجتماع بعدد من التوصيات والقرارات الهادفة لتفعيل نشاط الفروع والبدء ببرنامج النزول الميداني الى كافة الفروع بمديريات المحافظة.

حضر الاجتماع نائب رئيس الفرع الاخ محمد بامقداد، والاخ عبدالسلام باعبود مسؤول دائرة الشباب والطلاب، والاخ سعيد محمد باوزير مسؤول الدائرة التربوية، والاخ ناجدة بوبك عضو قيادة النشاط النسوي بالمحافظة، والاخ صافية بن ذياب نائبة رئيس قيادة النشاط النسوي بالمحافظة، والاخ محمد سالم باهبري عضو قيادة المؤتمر بالمحافظة.

تقرير يؤكد تواطؤ قيادات أمنية بأعمال التهريب



توصلت ادارة الرقابة الى استنتاج يثبت وجود التهريب بكل انواعه سواء لدخل او لخارج البلد ويعبره كل العاملين في الأمن بمديريات المخاء وموزع وذباب المنذب والمنطقة الأمنية بالبرح وثبوت استلام المسؤولين على الأمن في المديريات المذكورة لمبالغ مالية من قبل مندوبي المهربين وعدم قدرة ضباط وافراد الأمن بإمكانياتهم المحدودة بمكافحة التهريب ولتدخل القطاع العسكري في المخاء وذباب للوقوف إلى جانب المهربين ضد كل من يحاول التقطع لهم او التعرض لهم .

كما اكد التقرير ثبوت قيام مسئول نقطة الزهاري بضبط عدد من المهربات والمهربين ولمرات عديدة وعدم ثبوت مسئولية النواب والاحصاء والانتشار الأمني المذكورين في توجيه وزير الداخلي السابق وذلك لوجود مسئولين مدراء عنهم ولا يتحركون الا بتوجيهاتهم.

جدير بالذكر ان المتهمين المذكورين بتقرير الإدارة العامة للرقابة والتفتيش لم يتم إحالتهم الى المجلس التأديبي حتى الان بل ان بعضهم لا يزال يمارسون أعمالهم وتم ترقيتهم وإعادة تعيينهم بأوامر وزير الداخلية الجديد.

اكد تقرير امني صادر عن ادارة الرقابة والتفتيش والتحقيقات بأمن تعز وجود تقصير لدى قيادات أمنية في مديريات الساحل بتعز في مكافحة التهريب ، واوصى التقرير بإيقاف مدراء امن مديريات ذباب (عبد الحفيظ قائد دبان) والمخاء(العقيد فياض) وموزع (العقيد عبد الواحد صلاح محمد صلاح) مع مدير المنطقة الأمنية بالبرح (العقيد عبد القاهر عقلان والذي رفض ابناء المخاء مؤخرًا تعيينه مديراً لأمن مديريتهم قبل أن يعاد مرة أخرى لقيادة المنطقة الامنية) وذلك بناء على توجيهات وزير الداخلية مع تكليف من يقوم بالعمل بدلا عنهم .

وشدد التقرير الرسمي على ضرورة احالة المسؤولين المقصرين في اداء واجبهم الى المجلس التأديبي بتهمة المسئولية التقصيرية باداء أعمالهم ومهامهم الأمنية وعدم ضبط التهريب والمهربين كون قضية التهريب قضية وطنية لا يرتبطها باقتصاد الوطن ،

وبالنسبة للمقدم على المعافاة ضابط ميناء المخاء فقد اكد التقرير على إحالته الى المجلس التأديبي الأعلى في الوزارة بنفس التهمة مضافا اليها رفضه للأوامر بالحضور الى ادارة الرقابة للتحقيق وعدم تنفيذ الأوامر . وبحسب التقرير فقد

صحفيو المؤتمر يدينون اعتداء مليشيات الفرقة على المقالع

دان اعلاميو وصحفيو المؤتمر الشعبي العام الاعتداء السافر الذي تعرض له الناشط السياسي والقيادي في الحزب الاشتراكي الاستاذ محمد المقالع من قبل عناصر ومليشيات الفرقة التابعة لتمتد علي محسن الأحمر .

وعبروا عن استنكارهم الشديد للحادث الذي يعد سابقة خطيرة في العمل السياسي والإعلامي وانحدار إلى أسفل درك في الخصومة والعجبية .

وأكدوا أن تلك المليشيات الصحية الحرجة التي يعانيها الزميل المقالع بل زادت من اعتدائها بالضرب والتلفظ عليه وسحبته أمام أعضاء اللجنة العسكرية في شارع ١٦ بأمانة العاصمة السبت.

وقال صحفيو وإعلاميو المؤتمر: إن هذا السلوك المشين والتصرف المخزي يعكس تلك الثقافة والأخلاق التي تشربتها تلك العناصر من قياداتها المموية ومن على شاكلتهم في تنظيم القاعدة الإرهابي.

مؤكدين أن تلك الاعتداءات والجرائم والانتهاكات التي تطلال الصحفيين ماهي إلا دليل على العقليّة المغلقة والأسلوب القمعي الممنهج الذي ينتهجه الإخوان المسلمون في اليمن.

ودعا صحفيو وإعلاميو المؤتمر كافة الزملاء والشرفاء من أبناء الوطن إلى الوقوف صفا واحداً أمام تلك الجرائم والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون والسياسيون من قبل الفرقة ومتطرفي الإصلاح.

وطالبوا نقابة الصحفيين إلى عدم تمرير مثل هذه الاعتداءات على زملاء المهنة وأداة سياسة تكميم الأفواه وسد الحناجر وترهيب الصحفيين من قبل مليشيات الإخوان الذين يعرف عنهم عدم إيمانهم وقناعتهم بحرية الرأي والرأي الآخر. كما طالبوا وزارة الداخلية القيام بواجبها في حماية الصحفيين وضبط من يعتدي عليهم .

